

الرقم المجلدي الدولي
ISSN 3156-9633



مجلة تفكير للأبحاث والدراسات
TAFKEER JOURNAL FOR RESEARCH AND STUDIES

مجلة علمية محكمة دولية

الكوتا الانتخابية بين التمثيلية الرمزية والتمكين الفعلي للنساء بالمغرب

Electoral Quotas between Symbolic Representation and the Effective Empowerment of Women in Morocco

هنا بوقرناوي
دكتورة في العلوم الاقتصادية والتدبير
hanaa.boukarnaoui@gmail.com

أيمن الحداد
باحث في العلوم السياسية والاجتماعية
elhaddad.aimane@gmail.com

تاريخ القبول: 30 يونيو 2026

تاريخ التعديل: 29 يونيو 2026

تاريخ التوصل: 04 يونيو 2026

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الكوتا الانتخابية بالمغرب باعتبارها آلية قانونية وسياسية لتصحيح اختلال التمثيلية النسائية داخل المؤسسات المنتخبة، مع مساءلة حدودها في تحقيق التمكين الفعلي للنساء. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الكوتا ساهمت في رفع الحضور العددي للنساء داخل البرلمان بمجلسيه ومجالس الجماعات الترابية، لكنها لم تنتج بالضرورة انتقالا كاملا نحو ممارسة فعلية للسلطة السياسية، بسبب استمرار عوائق حزبية وسوسيولوجية تحد من ولوج النساء إلى مراكز القرار. لذلك تعتمد الدراسة مقارنة قانونية سوسيولوجية تربط بين النصوص الدستورية والانتخابية، وبين البنيات الحزبية والتمثيلات الاجتماعية للمرأة السياسية. ويخلص إلى أن الكوتا تظل آلية ضرورية في السياق المغربي، غير أن فعاليتها لا تقاس فقط بعدد النساء المنتخبات، بل بمدى تحول هذا الحضور إلى تأثير فعلي في القرار العمومي، داخل الأحزاب والبرلمان والجماعات الترابية.

الكلمات المفتاحية: الكوتا الانتخابية، التمثيلية الرمزية، التمكين السياسي، النساء، المناصفة.

Abstract

This article examines electoral quotas as a legal and political mechanism aimed at enhancing women's political representation in Morocco. It seeks to analyze the extent to which quotas have contributed to moving women from symbolic and numerical representation toward effective political empowerment. While the quota system has played a significant role in increasing women's presence within elected institutions, this presence does not necessarily translate into real influence over public decision-making. The article argues that the effectiveness of electoral quotas remains limited by several structural constraints, including party control over candidacies, weak internal party democracy, persistent gender stereotypes, and women's limited access to leadership positions. Using a legal and sociological approach, the study highlights the distinction between descriptive representation, symbolic recognition, and substantive empowerment. It concludes that electoral quotas should not be considered an end in themselves, but rather a transitional mechanism that must be supported by deeper reforms within political parties, electoral practices, and public policies in order to achieve genuine gender equality in political participation.

Keywords: Electoral quota; symbolic representation; political empowerment; women; parity.

الاستشهاد المرجعي: أيمن الحداد، هناء بوقرناوي: الكوتا الانتخابية بين التمثيلية الرمزية والتمكين الفعلي للنساء بالمغرب، مجلة تفكير للأبحاث والدراسات، المجلد الأول، العدد 1، يوليو 2026، ص: 150 – 168.

المقدمة:

تعد المشاركة السياسية للنساء من بين المؤشرات الأساسية لقياس درجة التحول الديمقراطي داخل الأنظمة السياسية المعاصرة. فالديمقراطية لا تقاس فقط بانتظام الانتخابات أو بتعدد الأحزاب، بل تقاس أيضا بمدى قدرة المؤسسات التمثيلية على عكس البنية الحقيقية للمجتمع، وتمكين مختلف فئاته من الولوج إلى القرار العمومي. ومن هذا المنطلق، أصبح حضور النساء داخل المجالس المنتخبة معيارا مركزيا في تقييم جودة التمثيلية السياسية، خاصة في المجتمعات التي ظلت فيها السلطة السياسية محكومة، لزمن طويل، ببنيات ذكورية وأعراف حزبية واجتماعية ضيقة.

في هذا السياق، برزت الكوتا الانتخابية كآلية قانونية تستهدف تصحيح اختلال بنيوي في التمثيلية النسائية، من خلال تخصيص مقاعد أو لوائح أو نسب محددة لفائدة النساء. ولا تستند هذه الآلية إلى منطق الامتياز، بل إلى فلسفة التمييز الإيجابي التي تفترض أن المساواة الشكلية أمام القانون لا تكفي وحدها لتحقيق المساواة الفعلية، ما دامت شروط المنافسة السياسية غير متكافئة تاريخيا واجتماعيا وتنظيميا. فالكوتا تندرج ضمن منطق الفعل الإيجابي، لأنها لا تستهدف خلق أفضلية دائمة لفئة معينة، بل معالجة وضعية عدم مساواة فعلية نتجت عن إقصاء تاريخي للنساء من مواقع القرار السياسي والمهني³³⁵.

فالغاية من الكوتا ليست إحداث امتياز دائم، بل اعتماد تدبير تصحيحي مؤقت يستهدف تدارك اختلال بنيوي في الولوج إلى المسؤوليات السياسية، في أفق بناء حضور متوازن بين النساء والرجال داخل المؤسسات التمثيلية،³³⁶ فحين تكون النساء أقل حضورا داخل الأحزاب، وأضعف وصولا إلى الموارد الانتخابية، وأكثر تعرضا للصور النمطية والعوائق الاجتماعية، فإن الاكتفاء بمبدأ المساواة المجردة قد يؤدي عمليا إلى إعادة إنتاج اللامساواة نفسها، لذلك، فإن الكوتا، وإن كانت تندرج ضمن منطق المساواة في الفرص، فإنها لا تضمن بالضرورة مساواة في النتائج، ما لم تقترن بقواعد دقيقة تتعلق بترتيب المرشحات داخل اللوائح وإرادة حزبية فعلية في دعم انتخابهن³³⁷.

حري بالذكر، أن المغرب شهد منذ مطلع الألفية الثالثة مسارا تدريجيا في اعتماد آليات تعزيز التمثيلية السياسية للنساء. وقد تعزز هذا المسار مع دستور 2011 الذي نص في الفصل 19 على تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات، كما أقر سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة وإحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز³³⁸. غير أن هذا التقدم الدستوري

³³⁵ Juline Fasbinder, Les quotas de genre : analyse et critiques. Au regard de la rhétorique féministe, mémoire de master en droit, Université catholique de Louvain, 2024, p. 19.

³³⁶ Bérengère Marques-Pereira, « Quotas ou parité : Enjeux et argumentation », Recherches féministes, vol. 12, n° 1, 1999, p. 104.

³³⁷ Bérengère Marques-Pereira et Catherine Gigante, « La représentation politique des femmes : des quotas à la parité ? », Courrier hebdomadaire du CRISP, n° 1723, 2001, p. 6.

³³⁸ دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432، الموافق لـ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليوز 2011، ص 3600، الفصل 19.

والقانوني لم يلغ السؤال الجوهرى حول طبيعة المشاركة السياسية النسائية: هل يتعلق الأمر بحضور عددي ورمزي داخل المؤسسات المنتخبة، أم بتمكين فعلي يتيح للنساء التأثير في القرار السياسي³³⁹؟

تنبع أهمية هذا السؤال من كون الكوتا لا يمكن النظر إليها كأداة تقنية محايدة، بل باعتبارها آلية تكشف العلاقة بين القانون والمجتمع، وبين النص الدستوري والثقافة السياسية، وبين التمثيلية العددية وتوزيع السلطة داخل الأحزاب والمؤسسات.

تحدد أهداف هذه الدراسة في تحليل الأساس القانوني والسياسي لاعتماد الكوتا الانتخابية بالمغرب، وقياس أثرها في تحسين التمثيلية العددية للنساء داخل المؤسسات المنتخبة، ثم مساءلة حدود هذا الأثر من زاوية الانتقال من الحضور الرمزي إلى التمكين السياسي الفعلي. كما تسعى الدراسة إلى إبراز العوامل القانونية والمؤسسية والحزبية والسوسيولوجية التي تتداخل في تحديد فعالية الكوتا، دون اختزالها في بعدها العددي أو اعتبارها آلية كافية بذاتها لتحقيق المناصفة.

تكتسي الدراسة أهميتها العلمية من كونها تقارب الكوتا الانتخابية من زاوية مزدوجة تجمع بين التحليل القانوني للنصوص الدستورية والانتخابية، والقراءة السوسيولوجية لشروط إنتاج التمثيلية السياسية النسائية. أما أهميتها العملية فتتمثل في مساهمتها في النقاش العمومي حول تطوير آليات المشاركة السياسية للنساء بالمغرب، من خلال الانتقال من سؤال عدد النساء المنتخبات إلى سؤال مواقعهن داخل القرار ومدى تأثيرهن في السياسات العمومية. إجمالاً، تكمن القيمة المضافة للدراسة في أنها لا تكتفي بتقييم الكوتا بوصفها آلية للولوج إلى المؤسسات، بل تسعى إلى اختبار قدرتها على إنتاج تمكين سياسي فعلي داخل الأحزاب والبرلمان والجماعات الترابية.

فالنص القانوني لا يشتغل في فراغ اجتماعي، بل يظل مرتبطاً بمدى قدرته على التفاعل مع البيئة الاجتماعية والثقافية التي ينزل داخلها، لأن فعاليته تتوقف على قبول المجتمع له وعلى قدرته على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي وضع من أجلها³⁴⁰.

فالكوتا، في هذا المعنى، لا تعبر فقط عن مطلب انتخابي، بل تكشف أيضاً الطريقة التي تبني بها السلطة والمؤسسات تصورها لتمثيل النساء، وحدود إدماجهن داخل المجال السياسي³⁴¹؛ فقد ترتفع نسبة النساء داخل البرلمان أو الجماعات الترابية، دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على حضورهن في مواقع القيادة، أو على قدرتهن على توجيه السياسات العمومية، أو على تغيير قواعد إنتاج النخبة السياسية.

بناء على ذلك، تتمحور الإشكالية البحثية التي تثيرها هذه الدراسة، حول مدى قدرة الكوتا الانتخابية في المغرب، باعتبارها آلية قانونية للتمييز الإيجابي، على الإسهام في انتقال النساء من التمثيلية الرمزية والعددية إلى التمكين السياسي الفعلي، وذلك من

³³⁹ Hanane Darhour and Drude Dahlerup, "Sustainable Representation of Women through Gender Quotas: A Decade's Experience in Morocco", Women's Studies International Forum, Vol. 41, 2013, p. 132.

³⁴⁰ محمد الأزهر، علم الاجتماع القانوني، مطبعة الأمانة، الرباط، 2024، ص. 34.

³⁴¹ Virginie Dutoya, « Une demande faite au nom des femmes ? Quotas et représentation politique des femmes en Inde et au Pakistan (1917-2010) », Revue française de science politique, vol. 66, n° 1, 2016, p. 50.

خلال بحث العوامل القانونية والمؤسسية والحزبية والسوسيولوجية التي قد تؤثر في فعالية هذه الآلية وفي حدود أثرها داخل المؤسسات المنتخبة.

تتفرع عن هذه الإشكالية حزمة من أسئلة فرعية، من أهمها: ما الأساس القانوني والسياسي لاعتماد الكوتا الانتخابية في المغرب؟ كيف ساهمت هذه الآلية في تحسين التمثيلية النسائية داخل المؤسسات المنتخبة؟ ما حدود أثرها في الانتقال من الحضور العددي إلى التأثير الفعلي في القرار العمومي؟ وما الشروط القانونية والحزبية والسوسيولوجية اللازمة لتحويل الكوتا من آلية للولوج إلى المؤسسات إلى رافعة حقيقية لتمكين السياسي؟

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الكوتا الانتخابية ساهمت في تحسين التمثيلية العددية للنساء داخل المؤسسات المنتخبة بالمغرب، غير أن تحول هذا الحضور إلى تمكين سياسي فعلي يظل مرتبطا بمجمل من العوامل القانونية والمؤسسية والحزبية والسوسيولوجية التي تحدد طبيعة مشاركة النساء ومواقعهن داخل القرار. ومن ثم، فإن فعالية الكوتا لا تقاس فقط بقدرتها على ضمان ولوج النساء إلى المؤسسات، بل أيضا بمدى مساهمتها في تعزيز حضورهن داخل مواقع التأثير والقيادة وصناعة القرار العمومي. لمعالجة الإشكالية المطروحة، يعتمد المقال مقاربة قانونية سوسيولوجية، تجمع بين تحليل النصوص الدستورية والانتخابية المؤطرة للمشاركة السياسية للنساء، وبين قراءة البنيات الحزبية والثقافية التي تتحكم في إنتاج النخب السياسية. وسيتم التركيز، على متغيرين رئيسيين: الكوتا الانتخابية باعتبارها آلية قانونية للتمثيلية، والتمكين الفعلي باعتباره معيارا لاختبار أثر هذه الآلية.

بناء على ذلك، تنتظم هذه الورقة في محورين: يتناول الأول الكوتا الانتخابية في المغرب من التأسيس القانوني إلى تصحيح اختلال التمثيلية النسائية، بينما يناقش الثاني حدود هذه الكوتا وشروط الانتقال من التمثيلية الرمزية إلى التمكين الفعلي.

المحور الأول: الكوتا الانتخابية في المغرب من التأسيس القانوني إلى تصحيح اختلال التمثيلية النسائية

يقتضي فهم الكوتا الانتخابية³⁴² في المغرب ربطها بالسياق الدستوري والقانوني الذي جعل من المساواة والمنافسة أفقا موحها للتشريع والسياسات العمومية. فهذه الآلية لم تظهر كامتياز انتخابي لفائدة النساء، بل كندبير تصحيحي يروم معالجة اختلال تاريخي في التمثيلية السياسية. ومن ثم، فإن دراسة أساسها القانوني تسمح بفهم وظيفتها في نقل النساء من وضعية الحضور المحدود إلى المشاركة المؤسسية المنظمة.

أولا: الأساس الدستوري والقانوني للكوتا الانتخابية

لا يمكن فهم الكوتا الانتخابية في المغرب خارج السياق الدستوري والسياسي الذي عرفته البلاد خلال العقد الأخيرين. فقد جاء دستور 2011 في سياق مطالب إصلاحية واسعة، وكان من بين مستجداته البارزة التنصيص على المساواة بين الرجل

³⁴² ينبغي التمييز بين الكوتا الانتخابية، التي ترتبط بالاستحقاقات الانتخابية الخاصة بمجلس النواب ومجلس المستشارين ومجالس الجماعات الترابية، وبين التعيينات في مناصب المسؤولية والمناصب العليا والسامية، التي تخضع لمساوئ تعيين توطرها ظواهر وقوانين تنظيمية وقوانين ومراسيم ومقررات ونصوص قانونية خاصة.

والمرأة في الحقوق والحريات، وعلى سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة. ويشكل هذا المقتضى الدستوري مرجعا أساسيا لكل سياسة تشريعية أو انتخابية تستهدف تعزيز حضور النساء داخل المؤسسات المنتخبة.

فالمساواة القانونية تفترض أن المواطنين والمواطنات يتنافسون في شروط متكافئة، بينما يكشف الواقع أن النساء يواجهن عوائق إضافية تجعل الحق الشكلي في المشاركة غير كاف لضمان الولوج الفعلي إلى المؤسسات³⁴³.

تكمن أهمية الفصل 19 من دستور 2011 في كونه نقل مطلب المشاركة السياسية للنساء من مستوى الخطاب الحقوقي إلى مستوى الالتزام الدستوري. فالمناصفة لم تعد مجرد شعار سياسي أو مطلب مدني، بل أصبحت مبدأ دستوريا موجها للمشرع وللسياسات العمومية. غير أن تحويل مطلب المناصفة إلى أثر سياسي ملموس يقتضي انتقاله من مستوى الخطاب الحقوقي والجماعي إلى مستوى المؤسسة، أي إدراجه ضمن عمل الدولة والقوانين والسياسات العمومية وآليات التتبع³⁴⁴، غير أن الدستور، رغم أهميته، لا ينتج آثاره تلقائيا داخل المجال السياسي، لأن هذا المجال تحكمه موازين قوة حزبية واجتماعية وثقافية قد تحد من الولوج المتكافئ للنساء إلى الترشح والانتخاب والقيادة³⁴⁵.

من هنا جاءت الكوتا بوصفها آلية انتقالية لتصحيح اختلال لا يمكن تجاوزه بمجرد إعلان المساواة. فالمساواة القانونية تفترض أن المواطنين والمواطنات يتنافسون في شروط متكافئة، بينما يكشف الواقع أن النساء يواجهن عوائق إضافية مرتبطة بصورة المرأة في المجال العام، وبضعف حضورها في مراكز القرار الحزبي³⁴⁶، وبمحدودية الموارد التنظيمية والمالية المتاحة لها مقارنة بالرجال. لا ينبغي النظر إلى الكوتا باعتبارها امتيازاً انتخابياً لفائدة النساء، بل كندبير سياسي يروم معالجة اختلال تاريخي جعل المساواة المعلنة غير قادرة وحدها على ضمان تمثيلية فعلية³⁴⁷.

لقد تطور التنظيم القانوني للكوتا بالمغرب من خلال قوانين تنظيمية انتخابية مختلفة، خاصة تلك المتعلقة بمجلس النواب والجماعات الترابية. وقد عرف نظام تمثيلية النساء تعديلات متدرجة، انتقلت من اللائحة الوطنية إلى صيغ أخرى ترتبط باللوائح الجهوية³⁴⁸، في محاولة لتعزيز الحضور النسائي داخل المؤسسة التشريعية. غير أن فعالية الكوتا لا ترتبط فقط بعدد النساء المدرجات في اللوائح، بل كذلك بمواقعهن داخلها، لأن ترتيب المرشحات في المواقع القابلة للفوز يظل حاسما في تحويل الحضور في اللوائح إلى

³⁴³ Lorena Parini, « Fonder politiquement les actions positives en faveur des femmes », Politique et Sociétés, vol. 18, n° 3, 1999, p. 42.

³⁴⁴ Laure Bereni et Anne Revillard, « Des quotas à la parité : “féminisme d’État” et représentation politique (1974–2007) », Genèses, n° 67, 2007, p. 5.

³⁴⁵ Hanane Darhour and Drude Dahlerup, op. cit., p. 2.

³⁴⁶ بقي منصب الأمين العام حكرا على الرجال في المغرب لعمود قبل أن تكسر القاعدة الأمنية العامة السابقة للحزب الاشتراكي الموحد والناتبة البرلمانية الحالية عن الولاية التشريعية 2021–2026 نبيلة منيب، تم ووزيرة إعداد التراب الوطني والسكنى والتعمير فاطمة الزهراء المنصوري منسقة القيادة الجماعية لحزب الأصالة والمعاصرة والدور البارز الذي كانت تلعبه النائب البرلمانية السابق حليمة العسالي داخل المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية.

³⁴⁷ Lorena Parini, op. cit., p. 30.

³⁴⁸ القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 17 ماي 2021، ص 3060.

تمثيلية فعلية داخل المؤسسات المنتخبة³⁴⁹، ويعكس هذا التطور وعيا تشريعيا بأن تحسين تمثيلية النساء لا يتحقق دائما عبر الدوائر المحلية العادية، بسبب الطابع التنافسي الحاد لهذه الدوائر، وتحكم الاعتبارات المحلية والقبلية والمالية في كثير من الأحيان في مسار الترشيح والانتخاب³⁵⁰.

غير أن الكوتا، في بعدها القانوني، تطرح مفارقة دقيقة. فهي من جهة آلية تقييدية لحرية التنافس الانتخابي بمعناها الشكلي، لأنها تخصص حيزا انتخابيا لفئة معينة. لكنها من جهة أخرى آلية تعميق للديمقراطية، لأنها تسعى إلى جعل التنافس أكثر إنصافا من خلال تصحيح اختلال سابق. ولذلك لا ينبغي قراءة الكوتا كاستثناء من الديمقراطية، بل كإجراء تصحيحي داخل الديمقراطية، خاصة حين يتعلق الأمر بفئات ظلت مقصية أو ممثلة تمثيلا ناقصا داخل المؤسسات.

ثانيا: الكوتا والانتقال من الغياب إلى الحضور المؤسسي

لقد ساهمت الكوتا الانتخابية في المغرب في تحقيق تحول واضح على مستوى الحضور العددي للنساء داخل البرلمان والمجالس المنتخبة. فبعد أن كان تمثيل النساء ضعيفا جدا، أصبح حضورهن أكثر بروزا داخل المشهد المؤسسي. أصبحت تمثيلية النساء بمجلس النواب المغربي 96 امرأة من أصل 395 عضوا، أي بنسبة 24.3%، حسب قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي³⁵¹. وعلى الرغم من أن هذه النسبة لا تحقق المناصفة، فإنها تعكس تحولا مهما مقارنة بالمراحل التي كان فيها حضور النساء شبه هامشي³⁵².

وجب التذكير هنا، أن الكوتا الانتخابية لا تتخذ شكلا واحدا، إذ قد تأتي في صورة تدابير قانونية ملزمة، أو التزامات حزبية داخلية، أو صيغ أقرب إلى المناصفة بحسب السياق السياسي والدستوري لكل دولة³⁵³.

يتمثل الأثر الأول للكوتا في كونها كسرت احتكار الرجال للمجال التمثيلي. فالبرلمان والجماعات الترابية لم يعودا فضاءين مغلقين أمام النساء كما كان الأمر في السابق. وهذا التحول له قيمة رمزية وسياسية، لأنه يساهم في إعادة بناء صورة المرأة السياسية داخل المخيال الاجتماعي. فكلما تعزز حضور النساء في الفضاء العمومي، تراجعت نسبيا النظرة التي تربط السلطة والقيادة بالرجال وحدهم.

³⁴⁹ Mercedes Mateo Diaz, « Les quotas sont-ils utiles ? L'efficacité imparfaite des mesures de discrimination positive dans les lois électorales belges », Revue française de science politique, vol. 53, n° 5, 2003, p. 801.

³⁵⁰ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432، الموافق 14 أكتوبر 2011، كما وقع تغييره وتتميمه.

³⁵¹ Inter-Parliamentary Union, "Morocco: House of Representatives – Data on Women", Parline Database, available on the official website of the Inter-Parliamentary Union, accessed on 4 June 2026.

³⁵² هذا ما انعكس على تشكيلة الحكومة الحالية، التي تضم ست نساء فقط، بين وزيرات ووزيرات منتدبات، من أصل 31 عضوا حكوميا، يشملون وزراء ووزراء منتدبين وكتاب دولة أي بنسبة 19%.

³⁵³ Réjane Sénac, « Des quotas légaux et partisans à la parité : panorama des stratégies en Europe », Informations sociales, n° 151, 2009, p. 31.

أما الأثر الثاني، فيتجلى في تمكين عدد من النساء من اكتساب تجربة سياسية ومؤسسية. فالولوج إلى البرلمان أو المجالس الجماعية يتيح للمرأة المنتخبة التعرف على آليات التشريع والمراقبة والتدبير المحلي، واكتساب مهارات في التواصل والمرافعة والتفاوض. وهذه الخبرة يمكن أن تتحول، مع مرور الوقت، إلى رأسمال سياسي يساعد النساء على الانتقال من المقاعد المخصصة إلى المنافسة في الدوائر العادية، شريطة أن تكون هناك إرادة حزبية حقيقية لدعم هذا الانتقال.

يتمثل الأثر الثالث في إدخال قضايا المساواة والنوع الاجتماعي إلى النقاش المؤسسي. فوجود النساء داخل المؤسسات المنتخبة لا يعني أنهن يمثلن النساء وحدهن، لأن النائبة البرلمانية أو المنتخبة الجماعية تمثل الأمة أو الجماعة الترابية بأكملها. ومع ذلك، فإن حضور النساء يمكن أن يساهم في إغناء الأجندة السياسية بقضايا ذات الصلة بالنوع الاجتماعي التي ظلت في كثير من الأحيان هامشية، مثل العنف ضد النساء، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، والمساواة في الولوج إلى الخدمات، ومراعاة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية.

غير أن هذا الأثر لا ينبغي أن يدفع إلى الخلط بين الحضور والتمكين، فالحضور يعني الوجود داخل المؤسسة، أما التمكين فيعني القدرة على التأثير في القرار داخلها. لذلك فإن تقييم الكوتا لا ينبغي أن يتوقف عند التمثيلية الوصفية، أي عدد النساء داخل المؤسسات، بل يجب أن يمتد إلى التمثيلية الجوهرية، أي قدرة هذا الحضور على التأثير في الأجندة السياسية والدفاع عن قضايا النساء داخل مسار القرار³⁵⁴، وقد تكون المرأة حاضرة عدديا داخل البرلمان أو الجماعة الترابية، لكنها محدودة التأثير إذا لم تكن عضوا في مكاتب القرار، أو إذا لم ترأس لجنا استراتيجية، أو إذا لم تمتلك استقلالية كافية داخل حزبا أو فريقها السياسي. لذلك فإن الكوتا نجحت نسبيا في معالجة سؤال الولوج، لكنها لا تزال تطرح إشكالا على مستوى النفوذ السياسي.

ثالثا: التمثيلية الرمزية بين الاعتراف والمحدودية

تعد التمثيلية الرمزية³⁵⁵ مرحلة مهمة في مسار تعزيز المشاركة السياسية للنساء؛ فهي تعني أن حضور النساء داخل المؤسسات يحمل دلالة اعترافية، مفادها أن النساء جزء من الجسم السياسي وأن تمثيلية المجتمع لا يمكن أن تظل حكرا على الرجال. وفي هذا المعنى، تساهم الكوتا في إحداث تحول على مستوى الصور والرموز، لأنها تجعل المرأة السياسية مرئية داخل البرلمان والجماعات والفضاء الإعلامي.

لكن التمثيلية الرمزية تصبح محدودة حين تتحول إلى غاية في ذاتها. فوجود النساء داخل المؤسسة لا يعني بالضرورة أن المؤسسة أصبحت أكثر إنصافا أو أن القرار السياسي أصبح أكثر استجابة لقضايا المساواة. فقد تتحول الكوتا إلى وسيلة لإنتاج

³⁵⁴ Andréanne Bourque, Représentation politique des femmes : les quotas légaux de candidates en Argentine, mémoire de maîtrise en affaires publiques et internationales, Université d'Ottawa, 2013, p. 18.

³⁵⁵ التمثيلية الرمزية، من منظور سوسيولوجي، لا تحيل فقط إلى وجود النساء داخل المؤسسات المنتخبة، بل إلى المعنى الاجتماعي والسياسي الذي يحمله هذا الوجود. فهي تكسر الصورة التقليدية التي تجعل المجال السياسي مجالا ذكوريا، وتمنح النساء حضورا مرئيا داخل فضاء السلطة والقرار. غير أن هذه التمثيلية تظل محدودة إذا لم تتحول من مجرد اعتراف رمزي إلى قدرة فعلية على التأثير في القرار السياسي، لأن الوجود داخل المؤسسة لا يعني بالضرورة امتلاك النفوذ داخلها.

صورة حداثية عن الأحزاب والمؤسسات، دون أن يواكب ذلك تغيير حقيقي في توزيع السلطة، فارتفاع عدد النساء داخل المؤسسات المنتخبة لا يعني بالضرورة تحولا عميقا في قواعد اشتغال المجال السياسي، لأن الإجراءات القانونية قد تنجح في تحسين الحضور العددي، دون أن تمس بالضرورة البنيات والمعايير الذكورية التي تنظم الوصول إلى مواقع النفوذ الفعلي³⁵⁶، وهنا يظهر الفرق بين أن تكون المرأة موجودة داخل المؤسسة، وأن تكون فاعلة داخلها.

إن الخطر الأساسي الذي يواجه الكوتا هو أن تصبح آلية لإنتاج -حضور مضبوط- بدل أن تكون مدخلا لإنتاج قيادات نسائية مستقلة. ويظهر ذلك عندما تتحكم القيادات الحزبية في اختيار المستفيدات من الكوتا وفق معايير الولاء والقرب السياسي والعائلي، بدل معايير الكفاءة والتجربة والنضال التنظيمي. وفي هذه الحالة، لا تؤدي الكوتا إلى ديمقراطية إنتاج النخبة، بل قد تساهم في إعادة إنتاج النخبة نفسها بواجهة نسائية.

كما أن التمثيلية الرمزية تتجلى حين يتم حصر النساء المنتخبات في مجالات معينة، مثل الأسرة والطفولة والشؤون الاجتماعية، بينما تبقى الملفات الاستراتيجية، كالمالية والاقتصاد والسياسة الخارجية والأمن والتشريع الدستوري، مجالا يغلب عليه الرجال. وهذا التقسيم الضمني للموضوعات يعكس استمرار تصور سوسيولوجي يربط المرأة بمجالات الرعاية، ويبعدها عن مجالات السلطة الصلبة. والحال أن التمكين الفعلي لا يتحقق إلا حين تصبح النساء حاضرات في كل مجالات القرار العمومي³⁵⁷، لا في المجالات التي يسمح بها التقسيم التقليدي للأدوار.

من هنا، فإن التمثيلية الرمزية ضرورية لكنها غير كافية؛ فهي تكسر الغياب، لكنها لا تضمن التأثير، وتمنح الاعتراف، لكنها لا تعيد بالضرورة توزيع السلطة، لذلك ينبغي النظر إلى الكوتا كمرحلة أولى في مسار أوسع، لا كحل نهائي لمعضلة المشاركة السياسية النسائية³⁵⁸.

المحور الثاني: حدود الكوتا الانتخابية وشروط الانتقال من التمثيلية الرمزية إلى التمكين الفعلي للنساء

يطرح تقييم الكوتا الانتخابية في المغرب سؤالاً يتجاوز حدود الولوج العددي إلى المؤسسات المنتخبة، ليمتد إلى مدى قدرة هذه الآلية على إنتاج أثر سياسي فعلي داخل مواقع القرار. فنجاح الكوتا لا يقاس فقط بعدد النساء المنتخبات، بل كذلك بطبيعة الأدوار التي يمارسها، ومواقعهن داخل البنيات الحزبية والمؤسساتية، وبمدى مشاركتهن في توجيه القرار العمومي وصياغة السياسات

³⁵⁶ Julien Pieret et Joëlle Sautois, « 40 ans de féminisation de la démocratie belge : la prise en compte du genre dans la régulation de la représentation et de la participation politiques », e-legal, Revue de droit et de criminologie de l'ULB, vol. 7, avril 2023, p. 9.

³⁵⁷ القرار العمومي يعني مجموع الاختيارات والتدابير التي تتخذها الدولة أو المؤسسات المنتخبة أو الإدارات العمومية لمعالجة قضايا المجتمع، مثل التعليم، الصحة، التشغيل، الميزانية، الحماية الاجتماعية، المساواة، والتنمية.

³⁵⁸ Hanane Darhour and Drude Dahlerup, "Sustainable Representation of Women through Gender Quotas: A Decade's Experience in Morocco", Women's Studies International Forum, Vol. 41, 2013, p. 140.

العمومية. ومن ثم، فإن الانتقال من التمثيلية الرمزية إلى التمكين الفعلي يقتضي تحليل الحدود التي قد تعترض فعالية الكوتا، سواء على مستوى الممارسة الحزبية، أو البنيات السوسولوجية، أو شروط تحويل الحضور النسائي إلى قوة تأثير داخل المؤسسات المنتخبة.

أولاً: حدود الكوتا في ظل البنية الحزبية

تعد الأحزاب السياسية الفاعل المركزي في تحديد أثر الكوتا الانتخابية. فهي التي تختار المرشحات، وتحدد مواقعهن في اللوائح، وتوفر أو لا توفر لهن الدعم التنظيمي والمالي والإعلامي. فالأحزاب لا تمثل مجرد وسيط انتخابي محايد، بل تشكل في كثير من الأحيان البوابة الحاسمة التي تتحكم في ولوج النساء إلى مواقع الترشيح والقرار، خصوصاً عندما تبقى بنيتها الداخلية خاضعة لمنطق ذكوري في إنتاج النخب³⁵⁹، لذلك فإن أي تقييم للكوتا يظل ناقصاً إذا اقتصر على النصوص القانونية دون تحليل طريقة اشتغال الأحزاب. فالقانون قد يفتح الباب أمام النساء، لكن الحزب هو الذي يقرر في كثير من الأحيان من تدخل، وبأي شروط، وبأي هامش من الاستقلالية³⁶⁰.

تظهر محدودية الكوتا حين تظل الترشيحات النسائية محكومة بمنطق فوقي، حيث يتم اختيار النساء من طرف القيادة الحزبية دون مساطر شفافة وتنافسية. ففي هذه الحالة، يصبح المقعد المخصص للنساء امتداداً لسلطة القيادة، لا ثمرة لمسار تنظيمي ديمقراطي. وهذا ما يجعل بعض النساء المنتخبات في وضعية تبعية سياسية للجهة التي منحت الترقية، ويحد من قدرتهن على اتخاذ مواقف مستقلة أو ممارسة أدوار رقابية قوية داخل المؤسسة.

في ذات السياق، يعكس ضعف حضور النساء داخل الهياكل القيادية للأحزاب محدودية الكوتا، إذ ليس من المنطقي أن تدافع الأحزاب عن تمثيلية النساء في البرلمان والجماعات، بينما لا تعكس هياكلها الداخلية المبدأ نفسه. فإذا كانت مكاتب القرار الحزبي ولجان الترشيح والهيئات التنفيذية يغلب عليها الرجال، فإن الكوتا ستظل آلية خارجية لتحسين الصورة الانتخابية، لا مدخلاً فعلياً لتقاسم السلطة داخل التنظيم السياسي. وتزداد هذه المحدودية وضوحاً على مستوى الدوائر المحلية، حيث لا يكفي وجود تجربة برلمانية سابقة عبر اللوائح المخصصة للنساء لضمان الانتقال إلى التنافس العادي، ما دام الولوج إلى الترقية والدعم المالي والتنظيمي يظل خاضعاً في الغالب لمنطق حزبي يفضل المرشحين الذكور أو الأعيان³⁶¹.

تتعمق هذه المحدودية بسبب ضعف التأطير والتكوين. فالتمكين السياسي لا يتحقق بمجرد الحصول على مقعد، بل يتطلب معرفة بالقانون والمؤسسات والميزانية والتواصل السياسي والتفاوض وصياغة المقترحات التشريعية وممارسة الرقابة. وإذا لم توفر الأحزاب تكويناً جدياً للنساء المنتخبات، فإن الكوتا قد تنتج حضوراً مؤسساتياً لا يمتلك دائماً أدوات الفعل والتأثير. وهنا يصبح الخلل في البيئة الحزبية لا في النساء أنفسهن.

³⁵⁹ Alisa Del Re, « Femmes et partis politiques en Italie et en Europe : la démocratie au masculin », Cahiers du Genre, hors-série n° 2, 2011, p. 91.

³⁶⁰ Alisa Del Re, op. cit., p. 91.

³⁶¹ Meryem Belhoussine, « Les quotas électoraux : un dilemme pour la représentation des femmes au niveau des circonscriptions locales ? Enquête terrain », Revue Internationale du Chercheur, vol. 5, n° 2, 2024, p. 992.

وهو ما تؤكد كذا، Bérèngère Marques-Pereira، في دراستها للتجربة الشيلية حيث تميز بوضوح بين “représentation descriptive” و “représentation substantive”، أي بين التمثيلية الوصفية/العددية والتمثيلية الجوهرية المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي. فوجود النساء داخل المؤسسات لا يعني بالضرورة تحقق التمكين السياسي، لأن التمثيلية لا تقاس فقط بالحضور العددي، بل أيضا بقدرة النساء على التأثير في مضمون القرار العمومي.³⁶²

بناء على ذلك، فإن الانتقال من التمثيلية الرمزية إلى التمكين الفعلي يقتضي ديمقراطية الأحزاب من الداخل. فلا يمكن للكوتا أن تحقق نتائج عميقة داخل مؤسسات منتخبة إذا كانت الأحزاب التي تنتج النخب لا تزال تشتغل بمنطق مغلق. وهذا يفرض ربط الدعم العمومي للأحزاب بمؤشرات واضحة حول تمثيلية النساء داخل الأجهزة القيادية، وعدد النساء المرشحات في الدوائر التنافسية، وحجم الدعم المخصص لتكوينهن ومواكبتهن.

ثانيا: العوائق السوسولوجية للتمكين السياسي

لا ترتبط حدود الكوتا بالعامل الحزبي وحده، بل تمتد إلى البنية السوسولوجية التي تؤطر علاقة المجتمع بالمرأة السياسية. فالمشاركة السياسية للنساء لا تتم في فراغ، بل داخل مجتمع ما تزال فيه بعض التمثيلات التقليدية تؤثر في تقييم كفاءة النساء وقدرتهن على القيادة. لذلك قد تواجه المرأة السياسية حكما مسبقا لا يواجهه الرجل بالحدة نفسها، حيث يطلب منها إثبات الكفاءة باستمرار، بينما ينظر إلى القيادة الذكورية غالبا باعتبارها أمرا طبيعيا، فالمشكل لا يرتبط فقط بضعف الوجود النسائي داخل المؤسسات، بل أيضا باستمرار تمثيلات اجتماعية تعتبر المجال السياسي مجالا ذكوريا³⁶³، حتى حين تعلن فئات واسعة من المجتمع قبولها المبدئي بمشاركة النساء في الحياة العامة³⁶⁴.

إن الثقافة الذكورية لا تعني فقط وجود خطابات صريحة ضد مشاركة النساء، بل تعني أيضا وجود ممارسات ورموز وتوقعات اجتماعية تجعل المجال السياسي أكثر ملاءمة للرجال. فطبيعة الاجتماعات، وشبكات العلاقات، وتمويل الحملات، والحضور الليلي، والتنقل المستمر، كلها عناصر قد تتحول إلى عوائق غير مباشرة أمام النساء، خاصة في غياب دعم أسري ومؤسسي واجتماعي مناسب³⁶⁵.

³⁶² Bérèngère Marques-Pereira, « De la féminisation des démocraties au genre comme ressource politique. Le cas chilien », Cahiers du Genre, hors-série n° 2, 2011, p. 117.

³⁶³ أيمن الحداد، “الكوتا الانتخابية بين التمثيلية الرمزية والتمكين الفعلي للنساء في المغرب”، مداخلة غير منشورة، قدمت ضمن أشغال المائدة المستديرة المنظمة من طرف القطب المغربي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بشراكة وتعاون مع جمعية ATEC، ومنظمة KVINFO الدانماركية، وسفارة مملكة الدانمارك، الدار البيضاء، 14 ماي 2025.

³⁶⁴ Houria Alami M'Chichi, « Genre et participation politique », in Houria Alami M'Chichi, Malika Benradi, Aziz Chaker, Mohamed Mouaqit, Mohamed Saïd Saadi et Abdel-Ilah Yaakoubd, Féminin-Masculin. La marche vers l'égalité au Maroc 1993-2003, Rabat, Friedrich Ebert Stiftung, 2004, p. 122.

³⁶⁵ يمكن فهم هذه العوائق في ضوء ما يسميه بورديو بالهيمنة الذكورية، بوصفها نسقا رمزيا واجتماعيا يجعل الامتيازات الذكورية تبدو طبيعية، ويبعد إنتاجها من خلال العادات والتوقعات والممارسات اليومية داخل مختلف الحقول الاجتماعية: أنظر.

Pierre Bourdieu, La domination masculine, Seuil, Paris, 1998.

كما تواجه النساء في السياسة أشكالاً من العنف الرمزي واللفظي والرقمي³⁶⁶. فالهجوم على المرأة السياسية لا يستهدف دائماً مواقفها وبرامجها، بل قد يستهدف مظهرها، أو حياتها الخاصة، أو وضعها العائلي، أو أنوثتها. وهذا النوع من العنف يعكس مقاومة اجتماعية لولوج النساء إلى فضاء السلطة، وقد يؤدي إلى انسحاب عدد من الكفاءات النسائية من المجال العام. ولذلك، فإن التمكين السياسي يتطلب أيضاً حماية النساء من العنف السياسي المبني على النوع الاجتماعي³⁶⁷.

تظهر العوائق السوسولوجية كذلك في ضعف تمويل الحملات الانتخابية النسائية. فالانتخابات لا تقوم فقط على الخطاب والكفاءة، بل تحتاج إلى موارد مالية وتنظيمية وشبكات اجتماعية. وغالباً ما تكون النساء أقل استفادة من هذه الموارد مقارنة بالرجال، خاصة في الدوائر المحلية التي تتطلب حضوراً ميدانياً كثيفاً وشبكات زبونية أحياناً. ومن هنا، فإن الكوتا قد تضمن الولوج عبر لوائح مخصصة، لكنها لا تضمن قدرة النساء على منافسة الرجال في الدوائر العادية ما لم يتم دعمهن بشكل فعلي.

فالمساواة القانونية، رغم أهميتها، لا تؤدي تلقائياً إلى مشاركة سياسية فعلية، ما دامت النساء يواجهن عوائق اجتماعية وثقافية تحد من ولوجهن إلى فضاءات القرار³⁶⁸.

لا ينبغي إغفال أن النساء لسن فئة متجانسة، فهناك اختلافات بين النساء حسب المستوى الاجتماعي، والانتماء الحزبي، والمجال الحضري أو القروي، والرأس المال التعليمي، والخبرة المدنية، والقرب من مراكز القرار. لذلك فإن تحليل الكوتا ينبغي ألا يكتفي بالنظر إلى النساء ككتلة واحدة، بل يجب أن ينتبه إلى التفاوتات الداخلية بينهن، لأن النوع الاجتماعي³⁶⁹ يتقاطع مع اعتبارات أخرى مثل الطبقة، والأصل الاجتماعي، والموقع الثقافي، بما يجعل فرص الولوج إلى التمثيلية السياسية غير متساوية حتى داخل الفئة النسائية نفسها³⁷⁰. كما أن الكوتا قد تستفيد منها أحياناً نساء ينتمين إلى شبكات حزبية أو عائلية نافذة، بينما تبقى نساء أخريات، رغم كفاءتهن، خارج دائرة الترشيح، الأمر الذي يطرح سؤال العدالة داخل الفئة المستفيدة نفسها.

ثالثاً: من كوتا الولوج إلى كوتا التأثير

³⁶⁶ تتخذ هذه العوائق صوراً متعددة، منها العنف الرمزي المتمثل في تبخيس كفاءة المرأة وحصرها في أدوار سياسية ثانوية، والعنف اللفظي القائم على السخرية والإهانة والتشكيك في الأهلية، ثم العنف الرقمي الذي يظهر من خلال التشهير والنمر واستهداف الحياة الخاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

³⁶⁷ UN Women, Guidance Note: Preventing Violence Against Women in Politics, 2021, p. 3.

³⁶⁸ Sabine Manigat, « Participation politique des femmes : Qu'est-ce qu'on gagne ? », Haïti Perspectives, vol. 2, n° 3, Automne 2013, p. 31.

³⁶⁹ يقصد بالنوع الاجتماعي مجموع الأدوار والتمثيلات والتوقعات الاجتماعية والثقافية التي ينتجها المجتمع حول النساء والرجال، والتي تحدد ما يعتبره مقبولا أو مناسباً لكل منهما داخل الأسرة والمجتمع والمؤسسات. وبذلك لا يحيل النوع الاجتماعي إلى الاختلاف البيولوجي، بل إلى بناء اجتماعي قابل للتغير، يساهم في توزيع الأدوار والسلطة والموارد بين الجنسين.

³⁷⁰ Éléonore Lépinard, « Pour les femmes... exclusivement ? Les quotas de genre et l'intersectionnalité en France », in Marta Roca i Escoda, Farinaz Fassa et Éléonore Lépinard (dir.), L'Intersectionnalité : enjeux théoriques et politiques, La Dispute, Paris, 2016, p. 164.

إذا كانت الكوتا قد نجحت نسبيا في ضمان ولوج النساء إلى المؤسسات المنتخبة، فإن التحدي اليوم يتمثل في تحويلها إلى آلية للتأثير. وهذا يقتضي إعادة تعريف نجاح الكوتا. فالنجاح لا ينبغي أن يقاس فقط بعدد النساء المنتخبات، بل أيضا بنوعية المواقع التي يشغلنها، وبحجم مشاركتهن في صناعة القرار، وبقدرتهن على التأثير في التشريع والرقابة والسياسات العمومية³⁷¹.

من هذا المنطلق، يمكن الحديث عن ضرورة الانتقال من "كوتا الولوج" إلى "كوتا التأثير". فكوتا الولوج تركز على المقاعد، أما كوتا التأثير فتطرح سؤال المسؤوليات. هل ترأس النساء لجنا استراتيجية؟ هل يشاركن في مكاتب المجالس؟ هل يقدن الفرق البرلمانية؟ هل يحضرن في لجان المالية والتشريع والسياسة الخارجية؟ هل يحصلن على تراكيبات في دوائر انتخابية قابلة للفوز؟ هذه الأسئلة أكثر أهمية من مجرد تعداد المقاعد.

فالانتقال من الولوج العددي إلى التأثير السياسي يظل مشروطا بتضافر عدة عوامل، منها طبيعة النظام الانتخابي، ودور الفاعلين الحزبيين، ومدى وجود حملات مدنية أو نسائية قادرة على دعم المرشحات وتحويل حضورهن إلى قوة مؤسسية³⁷².

يقتضي هذا الانتقال اعتماد آليات مرافقة، من بينها تعزيز التكوين السياسي والقانوني للنساء المنتخبات، وتوفير دعم عمومي موجه للنساء المرشحات، وإلزام الأحزاب بمعايير شفافة في اختيار المستفيدات من الكوتا، وتشجيع ترشيح النساء في الدوائر المحلية، واعتماد مبدأ التناوب في ترتيب اللوائح حيثما أمكن. غير أن التكوين والمواكبة لا ينبغي أن يقدموا وكأن ضعف الحضور السياسي للنساء ناتج فقط عن نقص فردي في الكفاءة، لأن التركيز المفرط على تأهيل النساء قد يحجب مسؤولية البنيات الحزبية والمؤسسية في إعادة إنتاج ضعف تمثيليتهن³⁷³، كما ينبغي تعزيز حضور النساء داخل مكاتب المجالس واللجان، لأن السلطة داخل المؤسسات لا توجد فقط في العضوية، بل في المواقع التنظيمية التي توجه النقاش والقرار مثل رئاسة مجالس الجهات³⁷⁴.

³⁷¹ يقصد بالسياسات العمومية مجموع الاختيارات والبرامج والتدابير التي تعتمدها الدولة والمؤسسات المنتخبة لمعالجة قضايا المجتمع وتنظيم تدخلها في مجالات مثل التعليم والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية والمساواة. ولذلك، فإن تمكين النساء سياسيا لا يقاس فقط بعددهن داخل المؤسسات، بل كذلك بقدرتهن على التأثير في مضمون هذه السياسات وتوجيهها نحو تحقيق العدالة والمساواة.

³⁷² Véronique Molinari, « Promotion de la parité et réformes constitutionnelles : l'évolution de la représentation féminine en politique au Royaume-Uni depuis 1997 », Représentations : la revue électronique du CEMRA, n° 5, 2005, p. 39.

³⁷³ Chantal Maillé, « Les stratégies féministes de représentation des femmes dans l'action politique au Québec », in Dominique Bourque, Francine Descarries et Caroline Désy (dir.), De l'assignation à l'éclatement. Continuités et ruptures dans les représentations des femmes, Cahiers de l'IREF, collection Agora, n° 5, Montréal, Institut de recherches et d'études féministes, Université du Québec à Montréal, 2013, p. 45.

³⁷⁴ لا تتجاوز رئاسة النساء لمجالس الجهات بالمغرب برسم الولاية الحالية 2021-2027 حالة واحدة و هي رئيسة جهة كلميم واد نون من أصل 12 جهة، أي بنسبة تقارب 8.33%، وهو ما يكشف استمرار ضعف ولوج النساء إلى مواقع القيادة الترابية العليا رغم تحسن حضورهن العددي داخل المؤسسات المنتخبة في العقد الأخيرين حسب البوابة الرسمية لوكالة المغرب العربي للأنباء map.ma اطلع عليه في 1 يونيو 2026 على الساعة 12:23 .

إن الانتقال نحو تمكين فعلي يقتضي عدم ترك مسألة تمثيلية النساء رهينة للإرادة الطوعية للأحزاب، بل جعلها موضوع ضغط عمومي وإعلامي ومدني مستمر، بما يدفع الفاعلين السياسيين إلى تحمل مسؤوليتهم في توسيع حضور النساء داخل مواقع المسؤولية والتسيير.³⁷⁵

فوجود مقتضيات قانونية داعمة للتمثيلية النسائية لا يكفي وحده لإنتاج أثر انتخابي فعلي، ما لم تقترن هذه المقتضيات بسياق سياسي ملائم وآليات عملية في اختيار المرشحات وترتيبهن داخل اللوائح.³⁷⁶

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الكوتا لا يتحقق بصورة آلية³⁷⁷، إذ يظل مرتبطا بطبيعة النظام الانتخابي، وبأدوار الأحزاب السياسية، وبالعوامل الثقافية والسوسيو-اقتصادية المحيطة بالمنافسة الانتخابية³⁷⁸.

كما أن تطوير الكوتا يقتضي ربطها بمقاربة النوع في السياسات العمومية. فالتمكين الفعلي لا يعني فقط أن تصل النساء إلى المؤسسات، بل يعني أن ينعكس حضورهن على مضمون السياسات، خاصة في مجالات التعليم والصحة والشغل والحماية الاجتماعية والعدالة المحلية. وهنا يصبح السؤال: هل ساهمت النساء المنتخبات في إدماج قضايا المساواة داخل التشريع والميزانيات والبرامج الترابية؟ أم ظل حضورهن منفصلا عن إنتاج السياسات؟

من جهة أخرى، ينبغي ألا تتحول الكوتا إلى سقف للمشاركة السياسية النسائية. فحين ترتبط النساء فقط بالمقاعد المخصصة، قد يؤدي ذلك إلى حصر طموههن السياسي داخل قناة واحدة، بينما تبقى الدوائر العادية مجالا يهيمن عليه الرجال. لذلك، يجب أن ينظر إلى الكوتا كأرضية انطلاق لا كسقف نهائي. والغاية ليست أن تبقى النساء معتمدات دائما على آلية استثنائية، بل أن تصبح شروط المنافسة متكافئة بما يسمح لهن بالنجاح في مختلف الدوائر والمواقع.³⁷⁹

رابعا: شروط التمكين الفعلي للنساء

³⁷⁵ Carol-Ann Rouillard, Quelle place pour les femmes en politique ? Les discours médiatiques et militants sur la parité au prisme des stratégies, des représentations et des rationalités, thèse de doctorat en lettres, Université du Québec à Trois-Rivières, 2021, p. 11.

³⁷⁶ Véronique Molinari, op. cit., p. 36.

³⁷⁷ Pascale Boistard, Femmes et politique. Promouvoir l'accès des femmes en politique : la question des quotas, projet de rapport présenté au Réseau des femmes parlementaires de l'Assemblée parlementaire de la Francophonie, Ottawa, 5 juillet 2014, p. 20.

³⁷⁸ تقدم تمثيلية النساء لا يفسر فقط باعتماد الكوتا، بل بتفاعل النظام الانتخابي، والأحزاب السياسية، والكوتا، إضافة إلى متغيرات ثقافية وسوسيو-اقتصادية وسياسية: أنظر

Franck Somé, Les mesures temporaires spéciales et leurs effets sur la participation politique des femmes en Afrique, WTI Working Paper, n° 3/2024, 2024, p. 8.

³⁷⁹ Hanane Darhour and Drude Dahlerup, op. cit., p. 140.

يتطلب التمكين³⁸⁰ الفعلي للنساء في الحياة السياسية المغربية تضافر عدة شروط. أولها الشرط القانوني، ويتمثل في مواصلة تطوير الإطار الانتخابي بما يضمن تمثيلية أوسع وأكثر فعالية للنساء، دون الاكتفاء بالحد الأدنى العددي. ويشمل ذلك التفكير في آليات تضمن حضور النساء في مواقع المسؤولية داخل المجالس المنتخبة، وليس فقط في العضوية.

أما الشرط الثاني فهو الشرط الحزبي. فلا يمكن تحقيق تمكين سياسي حقيقي دون إصلاح الأحزاب من الداخل. وهذا يعني اعتماد مساطر شفافة للترشيح، وتوسيع حضور النساء داخل الأجهزة القيادية، وتمويل حملاتهن، وتكوينهن، وحمايتهن من الإقصاء الداخلي. فالأحزاب هي المدرسة الأولى لإنتاج النخب، وإذا ظلت هذه المدرسة غير منصفة، فلن تستطيع المؤسسات المنتخبة أن تعكس تمكيننا حقيقيا.

هذا وقد بينت التجارب المقارنة أن أثر التدابير القانونية الرامية إلى تعزيز حضور النساء يظل مشروطا بطريقة صياغتها، وبدرجة إلزاميتها، وبما إذا كانت تقترن بآليات ترتيب أو جزاءات تجعلها قابلة لإنتاج أثر انتخابي فعلي³⁸¹.

يتعلق الشرط الثالث بالبعد الثقافي والسوسيولوجي؛ فالقانون يستطيع أن يفتح الباب، لكنه لا يستطيع وحده تغيير التمثيلات الاجتماعية. لذلك، ينبغي أن يواكب الكوطا عمل ثقافي وإعلامي وتربوي يعيد بناء صورة المرأة السياسية باعتبارها فاعلة في القرار، لا مجرد مكمل رمزي للمشهد الانتخابي. كما ينبغي محاربة الخطابات التي تختزل المرأة السياسية في مظهرها أو حياتها الخاصة أو علاقتها بالرجل.

فالتمثيلات المرتبطة بالمرأة والسياسة لا تعود إلى معطى طبيعي ثابت، بل إلى بناء اجتماعي وثقافي يجعل النوع إطارا لفهم علاقات السلطة والهيمنة داخل المجتمع³⁸².

أما الشرط الرابع، فيرتبط بتقوية قدرات النساء المنتخبات. فالتمكين السياسي يحتاج إلى المعرفة والخبرة والثقة والشبكات. ولذلك ينبغي إحداث برامج منتظمة للتكوين والمواكبة، تشمل القانون الدستوري، والتشريع، والمالية العمومية، وتدريب الجماعات الترابية، والتواصل السياسي، وتقنيات الترافع، وتحليل السياسات العمومية. فكلما امتلكت النساء أدوات الفعل المؤسساتي، تراجع احتمال اختزال حضورهن في البعد الرمزي.

يتمثل الشرط الخامس في تقييم الكوطا بشكل دوري. فالكوطا ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتحقيق هدف أوسع هو المساواة الفعلية في المشاركة السياسية. لذلك يجب تقييم أثرها ليس فقط من حيث عدد المنتخبات، بل من حيث مساراتهن،

³⁸⁰ يقصد بالتمكين السياسي انتقال النساء من مجرد الحضور داخل المؤسسات المنتخبة إلى امتلاك القدرة الفعلية على التأثير في القرار العمومي وصياغة السياسات العمومية والمشاركة في مواقع القيادة والمسؤولية. فالتمكين لا يقاس فقط بعدد النساء داخل المؤسسات، بل بمدى حضورهن في مراكز النفوذ وقدرةن على توجيه النقاش والقرار وتغيير شروط المشاركة السياسية.

³⁸¹ Réjane Sénac, op. cit., p. 37.

³⁸² Valérie Opériol, « Le genre en histoire : la construction du féminin et du masculin », Le cartable de Clio, n° 13, Éditions Antipodes, 2013, p. 18.

ومواقعهن، وأدوارهن، ومدى انتقالهن إلى مواقع قيادية. كما ينبغي رصد ما إذا كانت الكوتا تنتج تجديدا للنخب النسائية، أم تعيد إنتاج شبكات حزبية محدودة.

خاتمة

إن الكوتا الانتخابية في المغرب شكلت مكسبا مهما في مسار تعزيز المشاركة السياسية للنساء، لأنها ساهمت في تصحيح اختلال تاريخي في التمثيلية، ونقلت حضور النساء من الهامش إلى المؤسسة. وقد وجدت هذه الآلية سندها في التحولات الدستورية والقانونية التي عرفها المغرب، خاصة بعد دستور 2011 الذي أقر مبدأ المساواة والمناصفة، كما دعمتها تعديلات انتخابية هدفت إلى توسيع حضور النساء داخل البرلمان والجماعات الترابية.

غير أن أهمية الكوتا لا ينبغي أن تحجب حدودها. فقد بين التحليل أن الحضور العددي لا يعني بالضرورة تمكينا فعليا. فالكوتا قد تنتج تمثيلية رمزية إذا ظلت النساء بعيدات عن مواقع القرار داخل الأحزاب والمؤسسات، وإذا ظلت الترشيحات خاضعة لمنطق الولاء والقرب من القيادة، وإذا بقيت الثقافة السياسية والاجتماعية تنظر إلى المرأة السياسية باعتبارها حضورا تكميليا لا فاعلا مركزيا في إنتاج القرار.

كما أن الإشكال لا يوجد في الكوتا في حد ذاتها، بل في البيئة التي تشتغل داخلها. فإذا كانت الأحزاب غير ديمقراطية داخلها، وإذا كانت الموارد الانتخابية غير موزعة بإنصاف، وإذا استمرت الصور النمطية والعنف الرمزي ضد النساء، فإن الكوتا ستظل عاجزة عن إنتاج تمكين فعلي. أما إذا تم ربطها بإصلاح حزبي ومؤسسي وثقافي، فإنها يمكن أن تتحول إلى رافعة حقيقية لإنتاج قيادات نسائية قادرة على التأثير، فالمرأة السياسية غالبا ما تواجه أحكاما اجتماعية تتجاوز برنامجها السياسي إلى حياتها الخاصة ومظهرها وكفاءتها، بما يعكس استمرار مقاومة رمزية لولوج النساء إلى مواقع السلطة.

كما أن استمرار تمثيلات اجتماعية تجعل لولوج النساء إلى المجال السياسي مشروطا بتقييمات رمزية لا تطل الرجال بالحدة نفسها، بما يحد من تحويل الحضور النسائي إلى سلطة سياسية فعلية.³⁸³

وعليه، فإن الرهان اليوم لا يتمثل في التخلي عن الكوتا، بل في تطويرها. فالانتقال المطلوب هو من كوتا الولوج إلى كوتا التأثير، ومن تمثيلية عددية إلى مشاركة نوعية، ومن حضور داخل المؤسسة إلى قدرة على توجيه القرار العمومي. وهذا يقتضي جعل الكوتا جزءا من سياسة شاملة للمناصفة، تشمل القانون، والأحزاب، والثقافة السياسية، والتكوين، والدعم، والحماية من العنف السياسي.

إن تمكين النساء سياسيا ليس مطلباً فئويا يهتم النساء وحدهن، بل هو شرط من شروط تجويد الديمقراطية المغربية. فالديمقراطية التي لا تعكس تعددية المجتمع تظل ناقصة، والمؤسسات التي لا تستفيد من كفاءات النساء تظل محدودة القدرة على إنتاج سياسات

³⁸³ Bérangère Marques-Pereira, « De la féminisation des démocraties au genre comme ressource politique. Le cas chilien », op. cit., p. 128.

عادلة ومنصفة. لذلك، فإن سؤال الكوتا ينبغي أن يظل مفتوحاً، لا باعتباره سؤالاً حول عدد المقاعد فقط، بل باعتباره سؤالاً حول طبيعة السلطة، ومن يملك حق المشاركة في إنتاجها وتوجيهها.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. محمد الأزهر، علم الاجتماع القانوني، مطبعة الأمنية، الرباط، 2024.
2. مارك تيسلر، البحث الاجتماعي في العالم العربي وخارجه: دليل للطلاب والأساتذة والباحثين، ترجمة وتقديم وتعليق حسن أحجيج، دار نشر جامعة قطر، الدوحة، الطبعة الأولى، 2023.

النصوص القانونية والتنظيمية

3. دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432، الموافق لـ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليوز 2011.
4. القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432، الموافق لـ 14 أكتوبر 2011.
5. القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 17 ماي 2021.

المراجع باللغة الأجنبية

6. Pierre Bourdieu, La domination masculine, Seuil, Paris, 1998.
7. Houria Alami M'Chichi, « Genre et participation politique », in Houria Alami M'Chichi, Malika Benradi, Aziz Chaker, Mohamed Mouaqit, Mohamed Saïd Saadi et Abdel-Ilah Yaakoubd, Féminin-Masculin. La marche vers l'égalité au Maroc 1993-2003, Friedrich Ebert Stiftung, Rabat, 2004.
8. Meryem Belhoussine, « Les quotas électoraux : un dilemme pour la représentation des femmes au niveau des circonscriptions locales ? Enquête terrain », Revue Internationale du Chercheur, vol. 5, n° 2, 2024.
9. Laure Bereni et Anne Revillard, « Des quotas à la parité : "féminisme d'État" et représentation politique (1974-2007) », Genèses, n° 67, 2007.
10. Andréanne Bourque, Représentation politique des femmes : les quotas légaux de candidates en Argentine, mémoire de maîtrise en affaires publiques et internationales, Université d'Ottawa, 2013.

11. Hanane Darhour and Drude Dahlerup, "Sustainable Representation of Women through Gender Quotas: A Decade's Experience in Morocco", Women's Studies International Forum, vol. 41, 2013.
12. Alisa Del Re, « Femmes et partis politiques en Italie et en Europe : la démocratie au masculin », Cahiers du Genre, hors-série n° 2, 2011.
13. Virginie Dutoya, « Une demande faite au nom des femmes ? Quotas et représentation politique des femmes en Inde et au Pakistan (1917-2010) », Revue française de science politique, vol. 66, n° 1, 2016.
14. Éléonore Lépinard, « Pour les femmes... exclusivement ? Les quotas de genre et l'intersectionnalité en France », in Marta Roca i Escoda, Farinaz Fassa et Éléonore Lépinard (dir.), L'Intersectionnalité : enjeux théoriques et politiques, La Dispute, Paris, 2016.
15. Chantal Maillé, « Les stratégies féministes de représentation des femmes dans l'action politique au Québec », in Dominique Bourque, Francine Descarries et Caroline Désy (dir.), De l'assignation à l'éclatement. Continuités et ruptures dans les représentations des femmes, Cahiers de l'IREF, collection Agora, n° 5, Institut de recherches et d'études féministes, Université du Québec à Montréal, Montréal, 2013.
16. Sabine Manigat, « Participation politique des femmes : Qu'est-ce qu'on gagne ? », Haïti Perspectives, vol. 2, n° 3, automne 2013.
17. Bérengère Marques-Pereira, « Quotas ou parité : Enjeux et argumentation », Recherches féministes, vol. 12, n° 1, 1999.
18. Bérengère Marques-Pereira, « De la féminisation des démocraties au genre comme ressource politique. Le cas chilien », Cahiers du Genre, hors-série n° 2, 2011.
19. Bérengère Marques-Pereira et Catherine Gigante, « La représentation politique des femmes : des quotas à la parité ? », Courrier hebdomadaire du CRISP, n° 1723, 2001.
20. Mercedes Mateo Diaz, « Les quotas sont-ils utiles ? L'efficacité imparfaite des mesures de discrimination positive dans les lois électorales belges », Revue française de science politique, vol. 53, n° 5, 2003.

21. Véronique Molinari, « Promotion de la parité et réformes constitutionnelles : l'évolution de la représentation féminine en politique au Royaume-Uni depuis 1997 », Représentations : la revue électronique du CEMRA, n° 5, 2005.
22. Valérie Opériol, « Le genre en histoire : la construction du féminin et du masculin », Le cartable de Clio, n° 13, Éditions Antipodes, 2013.
23. Lorena Parini, « Fonder politiquement les actions positives en faveur des femmes », Politique et Sociétés, vol. 18, n° 3, 1999.
24. Julien Pieret et Joëlle Sautois, « 40 ans de féminisation de la démocratie belge : la prise en compte du genre dans la régulation de la représentation et de la participation politiques », e-legal, Revue de droit et de criminologie de l'ULB, vol. 7, avril 2023.
25. Réjane Sénac, « Des quotas légaux et partisans à la parité : panorama des stratégies en Europe », Informations sociales, n° 151, 2009.
26. Pascale Boistard, Femmes et politique. Promouvoir l'accès des femmes en politique : la question des quotas, projet de rapport présenté au Réseau des femmes parlementaires de l'Assemblée parlementaire de la Francophonie, Ottawa, 5 juillet 2014.
27. Juline Fasbinder, Les quotas de genre : analyse et critiques. Au regard de la rhétorique féministe, mémoire de master en droit, Université catholique de Louvain, 2024.
28. Carol-Ann Rouillard, Quelle place pour les femmes en politique ? Les discours médiatiques et militants sur la parité au prisme des stratégies, des représentations et des rationalités, thèse de doctorat en lettres, Université du Québec à Trois-Rivières, 2021.
29. Franck Somé, Les mesures temporaires spéciales et leurs effets sur la participation politique des femmes en Afrique, WTI Working Paper, n° 3/2024, 2024.
30. UN Women, Guidance Note: Preventing Violence Against Women in Politics, 2021.
31. Inter-Parliamentary Union, "Morocco: House of Representatives – Data on Women", Parline Database, available on the official website of the Inter-Parliamentary Union, accessed on 4 June 2026.